بسم الله الرحيم الرحيم

يسعدني نيابة عن مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي أن أقدم التقرير السنوي الثاني والأربعين للمؤسسة. ويستعرض التقرير أحدث التطورات التي شهدها الاقتصاد السعودي خلال العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٥هـ (٢٠٠٥م) إضافة إلى تطورات الربع الأول من العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٦هـ (٢٠٠٦م). ويشمل التقرير مختلف مجالات الاقتصاد المحلي مثل التطورات النقدية، والنشاط المصرفي، والسوق المالية، والأسعار، والمالية العامة، والناتج المحلي الإجمالي، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، إضافة إلى القطاعات الإنتاجية مثل النفط والصناعة والكهرباء والزراعة والمياه والنقل والاتصالات وغيرها. ويعتمد التقرير بصورة رئيسة على البيانات الرسمية التي تبذل المؤسسة جهوداً كبيرة للحصول عليها من وزارات وإدارات حكومية ومؤسسات عامة، إضافة إلى البيانات التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي. فعلى سبيل المثال، يتم الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الأسعار والتجارة الخارجية من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وبيانات النفط الخام من وزارة البترول والثروة المعدنية، وبيانات المالية العامة من وزارة المالية، وبيانات القطاعات المختلفة من الوزارات والجهات المختصة. وتتم الإشارة في التقرير إلى كل مصدر من مصادر البيانات والمعلومات المختلفة والمستخدمة في التحليل أو في جداول القسم الإحصائي. وأود أن أشكر جميع الوزارات والجهات الأخرى على حسن تعاونها وتوفيرها المعلومات والبيانات القيمة التي مكنت المؤسسة من إعداد هذا التقرير.

ويقدم التقرير أيضاً شرحاً وافياً للأعمال التي تقوم بها المؤسسة مثل إدارة السياسة النقدية والرقابة على المصارف التجارية. ويتضمن هذا التقرير المركز المالي للمؤسسة للعام المالي المنتهي في ٣٠ يونيه ٢٠٠٦م.

وفي الختام اشكر جميع منسوبي المؤسسة على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير.

المحافظ
حمد بن سعود السياري

رجـــب ١٤٢٧هـ
أغسطس ٢٠٠٦م